المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
والتعليم العالي والبحث العلمي
كتابة الدولة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي
- الديوان-

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵙⴳⵎⵉ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴷ ⵓⵙⵎⵓⵜⵜⴳ ⴰⵣⵣⵓⵍⴰⵏ
ⴷ ⵓⵙⵙⵍⵎⴷ ⴰⵏⴰⴼⵍⵍⴰ ⴷ ⵓⵔⵣⵣⵓ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ
ⵜⵉⵎⵉⵔⵉⵜ ⵏ ⵓⵡⴰⵏⴽ ⵉⵜⵜⵓⵙⵎⴰⴳⵍⵏ ⵙ
ⵓⵙⵙⵍⵎⴷ ⴰⵏⴰⴼⵍⵍⴰ ⴷ ⵓⵔⵣⵣⵓ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ

Royaume du Maroc
Ministère de l'Education Nationale, de la Formation Professionnelle,
de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Secrétariat d'Etat Chargé de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
-Cabinet -

بيان توضيحي

نشرت بعض المنابر الإعلامية الورقية والإلكترونية، خبرا مفاده أن السيد خالد الصمدي كاتب الدولة المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، "**أغرق شهادات الماستر المعتمدة بالمغرب بشهادات الجامعات الدينية المصرية ووقع على العشرات من القرارات التي تقوم بمعادلة شهادات الماستر المغربية المقدمة من كليات الآداب والشريعة الإسلامية بالدبلومات الممنوحة من المعهد العالي للدراسات الإسلامية بجمهورية مصر العربية**"، ودرءا لكل تأويل خاطئ ومن أجل توضيح المعطيات الواردة في هذا الخبر نقدم للرأي العام الوطني التوضيحات التالية:

- أن معادلة هذه الدبلومات موضوع الخبر معمول به منذ سنة 2009 وليس قرارا جديدا
- أن الشهادات المسلمة من المعهد العالي للدراسات الإسلامية بمصر التي منحت لها المعادلة مع الماستر المسلم من الجامعات المغربية خضعت لنفس المساطر المحددة بالنصوص القانونية المنظمة لمعادلة الشهادات بالمغرب المعمول بها بالنسبة لجميع الشهادات الأجنبية في مختلف الحقول المعرفية.
- أن ملفات المعادلة الخاصة بهذه الشهادة الأجنبية تتوفر على جميع الوثائق الإدارية والتربوية المطلوبة وتمت دراستها من طرف لجن علمية مكونة من خبراء ذوي الاختصاص.
- أن اللجنة المختصة بالحقل المعرفي لشهادة الدراسات الإسلامية موضوع الخبر الصحفي هي التي اقترحت معادلة هذه الشهادات المصرية للماستر المغربي.

هذا وقد سبق للوزارة باقتراح من اللجنة العليا لمعادلة الشهادات بناء على ما استجد لديها من معطيات وقف منح معادلة هذا الدبلوم بالنسبة للمسجلين بعد تاريخ 9 فبراير 2016 ونشرت بلاغا بذلك، أما الملفات التي لا زالت في طور الدراسة تخص الطلبة المسجلين قبل التاريخ المذكور.

وتؤكد الوزارة حرصها الشديد على مصداقية الشهادات الوطنية واحترام معايير الاستحقاق العلمي والمؤهلات الأكاديمية عبر العمل على تجويد النصوص القانونية المنظمة للمعادلات وتوفر الوسائل المادية واللوجستيكية الحديثة لضمان مزيدا من الفعالية والشفافية.